

مستئلة في المقترود والجواب فيها انه اذا كان في النطق فهو
 بحديث حذيفة رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم}
 فامر بانه فيها ذكر الجنة الا وقف وسأل الله تعالى لجنه
 وامر ساهبه فيها ذكر النار الا وقف نعود بالله من النار
 وان كان في العوض يكره ذلك لانه لم ينقل عنه ^{ذلك} انه
 ولا عن المشرك فكان محدثا وشرك الامور محدثا لها ومستئلة
 الامام والجواب انه لا يفعل ذلك لاني العوض ولا في النطق
 لانه لم ينقل ذلك عن احد ولا به يودي الى تطويل الصلاة
 على القوم وانه مكروه ومستئلة في المقترود في الجواب
 انه ليس بمتعم وببصيرة ولا يشتغل باله كما قال عز وجل
 واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لربها والامر
 للوجوب والادعاء بحل الاستماع والانصات فلا يجوز
 كذا في المحيط **والرابع السجدة على كونه العمارة** يفتح الكافي كستر
 العين اي السجود على سور ما لفت على الراس وهذا اذا لم يفتح
 وجد ان حجم الامرض لا لم يجز وعند المشافعي لا يجوز مطلقا
 كما في الحصر **والخامس الصاوي البيض بالفتح للرجال** الا
 اذا كان في الصنف كما مر وكذا في كونه **يسطه** اي يسطرط
 وافتراشهم



وافتراشهم